

وهذا يستدعي أحداثا المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله ، مع هذا النص فإن الأرض المعنية هنا في القرار الفلسطيني هي تحديدا الضفة الغربية وقطاع غزة أو اجزاء منهما، فليس مطروحا الآن الجليل ولا النقب وإنما الضفة والقطاع. وقد أثار ذلك تساؤلا عن معنى النضال بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح واقترانها باقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها ، وان لم تكن « كافة الوسائل » تعني الوسائل السياسية ويستخلص هذا التساؤل اجابة تنفي إمكانية اقامة هذه السلطة الوطنية المستقلة المقاتلة بتلك الوسائل ، دون ان تنقض هذه الاجابة هتمية اقامة هذه السلطة على كل جزء يتم تحريره من التراب الفلسطيني بوسائل أخرى لا تمر عبر جنيف وإنما من خلال الكفاح المسلح وحده . عندها ، ومع هذا المنطق ، يصبح « كل جزء يتم تحريره » أمرا غير مرتين بالضفة أو القطاع بل تقرره العمليات العسكرية وحدها شمالا أو جنوبا بموازاة النهر أو على ساحل البحر . لكن هل فعلا هكذا هي معطيات الواقع أم هو مصير ما « تنسحب » منه اسرائيل أو « تجلو » عنه أو « يتم تحريره » ؟

لقد طرحت بدائل خمسة لهذا المصير : الوصاية الدولية ، الوصاية العربية ، بقاء الاحتلال الاسرائيلي ، عودة النظام الاردني ، اقامة السلطة الوطنية . وبمنهج الحذف فان السلطة الوطنية هي الخيار الفلسطيني الاوحد . غير ان هذا الخيار ليس عملا انتقائيا بحثنا نعمل فيه الرغائب وفق مسميتها الانتقائية الحرة ، وإنما هو — مرة أخرى — محصلة لعوامل عدة تفاعلت موضوعيا تتجاوز التفكير الرغائبي وشهية ان تكون لنا دولة أو الترفع عن الاتكون . ونستعرض هنا هذه العوامل مع استحضار ان هذا العرض يبغى التوصل الى اكتشاف مكونات القرار وليس امكانات التنفيذ أو جدواه .

ان القناعة ، الناتجة عن تحليل المعطيات العربية والدولية ، بأن دول المواجهة سائرة قدما في طريق التسوية ولدت قناعة أخرى بأن استمرار الثورة المسلحة في المنفى سوف يصبح احتمالا في درجة الصفر . وهذه القناعة لا تشمل دول المواجهة التي قاتلت فحسب وإنما دول المواجهة الأخرى التي لم تشارك في القتال . اذن وفي هذه الحالة على الثورة ان تواجه واحدا من اربعة خيارات : ان تنتحر انتحارا احتفاليا بمواجهتها لهذه الدول مجتمعة فتسجل بذلك مواقف رصيدة للجماهير لا يعرف متى يمكن ان تكون حافظا ومفجرا لثورة أخرى ، أو ان تكمن أو تلبد في فصل شتائي طويل متحينة ظروفنا موضوعية أكثر نضجا لصحوا ، أو ان تكون ثورة لأجئة في احدى « دول المساندة » فتتحول الى حركة سياسية تصرخ من بعيد ، والخيار الرابع ان « تغامر » بالنضال لتأمين « قاعدة آمنة » على أرض هي ملكها فتقيم عليها سلطتها الوطنية . واذا كان الخياران الاول والثالث غير جادين ، فان الخصائص الذاتية لحركة المقاومة (التضخم وتحول المؤسسات الى تلك الشبيهة لدى الدول ولا مركزية القيادة) تجعل الخيار الثاني أمرا مشكوكا في فاعليته . وهكذا يبقى الخيار الأخير **هدفا نضاليا** لا يقف — باعتباره هدفا — عقبة في سبيل استمرار الكفاح بل مفروضا فيه ان يشحذ ادوات هذا الكفاح ، ويمكن ان يحشد من حوله — أيضا باعتباره هدفا — حلفاء مرحليين واستراتيجيين ، وفي حال وضعه موضع التنفيذ (ان القناعة السائدة في المجلس هي ان اقامة السلطة الوطنية تتطلب شهداء بقدر ما استشهاد في كل مراحل النضال السابقة) يتحقق الكسب المرحلي بانتراع جزء من الحق الفلسطيني . اذن فالتسوية هنا ونتائجها المرتقبة هي احد العوامل في تقرير الموقف الفلسطيني من السلطة الوطنية .

هناك عامل آخر ثنائي العلاقة بين النظام الاردني والفلسطينيين وارضهم المحتلة .